

الجزائر وتحديات هجرة الأزمات في حوض المتوسط: من "دولة مصدر و/أو معبر" إلى "دولة مقصد"؟

Algeria and the challenges of crisis migration in the Mediterranean: from "source and/or transit country" to "destination country"؟

جمال الدين بن عمير^{1*}، شوقي عرجون²

¹ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، djameleddine.benamier@univ-msila.dz

² جامعة محمد بوضياف بالمسيلة (الجزائر)، chouki.ardjoune@univ-msila.dz

تاريخ النشر: 2022/04/27

تاريخ القبول: 2022/03/11

تاريخ الاستلام: 2022/02/01

ملخص:

في الفترة الاستعمارية للجزائر كان المحور: الجزائر-فرنسا خطا رئيسيا لشبكات الهجرة في حوض المتوسط في الاتجاهين، فقد هاجر الجزائريون إلى فرنسا للعمل، كما أنهم هاجروا بقوة للمشاركة كرها أو طوعا إلى جانب الفرنسيين في الحربين العالميتين، وفي مقابل ذلك عرف الخط: فرنسا-الجزائر هجرة استيطانية من قبل الأوروبيين الذين استغلوا خيراتها بتشجيع المستعمر ... ثم إنّ تحولات نهاية القرن العشرين أفرزت حركة متزايدة للأفارقة القاصدين الضفة الشمالية للمتوسط وكانت الجزائر ودول المغرب العربي معبرا مغريا، فتزايد عدد المهاجرين الأفارقة في الجزائر بشكل لافت للانتباه، لكن بعد عشرينيتين من القرن الحالي تحولت الجزائر الى دولة مقصد بسبب تحسّن الظروف المعيشية فيها، وبسبب الأزمات الأمنية في دول الجوار العربي والافريقي، مما جعل الجزائر في العديد من الأحيان ملاذا أخيرا لهجرة الأزمات من دول عانت من أزمات أمنية على غرار سوريا، ليبيا ومالي، مما طرح الكثير من التساؤلات حول مستقبل السياسات المتوسطة لمعالجة هذه الظاهرة بأنواعها معالجة إنسانية بدل الأمنية وموقع الجزائر فيها.

كلمات مفتاحية: هجرة الأزمات، الجزائر، الهجرة في المتوسط، سياسات مكافحة الهجرة، الهجرة غير الشرعية.

Abstract:

In colonial period in Algeria, the line Algeria-France was a major two-way route of the migration networks in the Mediterranean... Then the transformations of the end of the 20th century, Increasing mobility of African migrants to the northern bank of the Mediterranean through Algeria and the Maghreb countries. The number of African migrants in Algeria increased, but after two decades, Algeria had become a "destination country" due to improved living conditions and higher oil revenues in Algeria. Arab and African neighbors, which in many cases has made Algeria the last resort to crisis

* المؤلف المرسل

migration from countries that have suffered from security crises as Syria, Libya and Mali. This raises many questions about the future of Mediterranean policies to address the phenomenon of migration, instead of a humanitarian security, and the location in which Algeria.

Keywords: Crisis migration, Algeria, Migration in the Mediterranean, Policies to address migration, Illegal migration.

1 - مقدمة

معادلة الهجرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط تتكون من ثلاثة متغيرات تمثل أدوارا تؤديها الدول المختلفة إما باعتبارها دول مصدر للمهاجرين بكافة أنواع الهجرة، وقد أدى هذا الدور تاريخيا تقريبا كل دول جنوب المتوسط، أو باعتبارها دول معبر أي يستغلها المهاجرون كمحطة انتقالية للمرور نحو الضفة الشمالية للمتوسط، وهي أيضا دول الحوار الأوروبي حسب التعبير الأوروبي، وإما دول مقصد وهي دول الهدف أو المحطة النهائية للمهاجرين الذين يريدون الاستقرار والعمل فيها...، إن الجزائر وعلى مرّ التاريخ كانت ولا تزال رقما مهما في معادلة الهجرة في المتوسط، وكان لها أدوار متعددة ومتشابكة، كما كانت في قلب المفاوضات الأوروبية ومتوسطية وكذا الأوروبية مغاربية حول قضايا الهجرة.

إن الأمر برمته يحتاج الى تدقيق وتحقيق وبحث في العمق السوسيو-تاريخي، فأى موقع للجزائر في دائرة الهجرة في المتوسط، بالأدوار الثلاث (باعتبارها مصدر، باعتبارها معبر وباعتبارها مقصد) على ضوء السياسات الأوروبية ومتوسطية لمكافحة الهجرة غير الشرعية؟

يمكن تقديم فروض لذلك من خلال اعتبار أن:

- تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية كان عاملا فعلا في نسج محور هجرة نشط جدا منذ الفترة الاستعمارية.
- الخصوصيات الجيوبوليتيكية للجزائر جعلتها تلعب دور المر نحو الضفة الشمالية للمتوسط في أذهان العديد من المهاجرين الأفارقة والجزائريين على حد سواء.
- شبكة من الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كانت كافية ومحفزة لهجرة الجزائريين إلى الضفة الأخرى للمتوسط.
- مرحلة متقدمة من الاستقرار المالي وارتفاع الدخل القومي في الجزائر تسببت إلى جانب أسباب أخرى في جعل الجزائر دولة مقصد.
- التوتّرات التي شهدتها الدول العربية والأفريقية أفرزت موجة من هجرة الأزمات كان أحد مقاصدها الجزائر.
- التحوّل في أنماط واتجاهات ودوافع الهجرة في المتوسط جعلت من امكانية وضع الحلول صعبة المنال في السياسات الأوروبية ومتوسطية لمكافحة الهجرة.

للإحاطة وإثبات أو نفي الفروض العلمية السابقة قمنا بتوظيف توليفة منهجية متكوّنة أساساً من المنهج التاريخي، لتتبع المرحلة التاريخية لظاهرة الهجرة في حوض المتوسط على ضوء السياسات الأوروبية ومتوسطة لمكافحة الهجرة، والمنهج المقارن كذلك تمّ توظيفه لفرز القواسم المشتركة بين السياسات الإقليمية وموقف كلّ طرف وموقعه من ظاهرة الهجرة عموماً. وقد تم دراسة الموضوع وفق التقسيم التالي:

المحور الأول: الجزائر دولة مصدر.

المحور الثاني: الجزائر دولة معبر.

المحور الثالث: الجزائر دولة مقصد.

المحور الرابع: سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية: من الأمانة إلى الأنسنة.

2. الجزائر دولة مصدر

يتضمّن هذا المحور البحث في موقع الجزائر كدولة مصدر للهجرة، وذلك من خلال الرجوع إلى فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر أين كانت ظاهرة الهجرة في الاتجاهين بين الجزائر وفرنسا، ثم بعد الاستقلال ازدادت الظاهرة بشكل بارز في اتجاه واحد؛ من الجزائر نحو فرنسا.

1.2 الفترة الاستعمارية والهجرة في اتجاهين:

لا يمكننا ضبط تاريخ محدد لبداية الهجرة الجزائرية نحو فرنسا وأوروبا، لكن تاريخ 16 ماي 1874 يوحى لنا بأن موجة الهجرة الجزائرية نحو فرنسا بدأت قبل هذا التاريخ، أين قامت إدارة الاحتلال الفرنسي بإصدار مرسوم يمنع الهجرة الجزائرية دون الحصول على إذن خاص بالسفر و/أو العمل في الأراضي الفرنسية، وكان معظم المهاجرين إلى فرنسا هم من تجار السجاد والتحف الجزائرية والخدم عند الفرنسيين¹، وفي الوقت نفسه كانت السياسة الاستعمارية تشجع المستوطنين لتملّك الأراضي في الجزائر وتشجيعهم على الهجرة من أوروبا إلى الجزائر، إذ أنه في الفترة ما بين سنتي 1871 و1890 كانت مساحة الأراضي المملوكة للكولون 577 ألف هكتار، ثم أصبحت سنة 1920 حوالي 900 ألف هكتار، ثم سنة 1930 ارتفعت إلى 1,64 مليون هكتار، ثم مع بداية الثورة أصبحت 2.7 مليون هكتار²، ولعلّ هذه السياسة الاستيطانية بلغت ذروتها في تشجيع هجرة الفرنسيين إلى الجزائر وكذلك الأوروبيين، خاصة في الفترة الممتدة بين سنتي 1881 و1901، حيث ارتفع عدد الفرنسيين في الجزائر من 195418 إلى 364257 سنة 1901، فكل هذا أدى إلى زيادة تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للجزائريين بسبب افتقارهم

¹ سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962: قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد: 11، العدد 6، جوان 2017، (ص125).

² عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة أول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، (ص294).

الجزائر وتحديات هجرة الأزمات في حوض المتوسط: من "دولة مصدر و/أو معبر" إلى "دولة مقصد"؟

لأراضيهم نتيجة القوانين الاستيطانية التي قدمت امتيازات منقطة النظير إلى الكولون¹، إذن كانت تيارات الهجرة في الحقبة الاستعمارية في الاتجاهين، من أوروبا إلى الجزائر ومن الجزائر إلى فرنسا، لكن شكّل الاتجاه الثاني تيار أقوى مما جعل الجزائر تعتبر مصدرا للهجرة آنذاك نحو فرنسا بالدرجة الأولى، وارتفاع عدد المهاجرين كان ملحوظا بتعاقب السنوات حسب ما يبينه الجدول التالي²:

الجدول رقم 1: عدد المهاجرين من/إلى الجزائر في الفترة الممتدة بين سنتي 1914 و1938.

السنة	عدد المهاجرين إلى فرنسا	العائدون إلى الجزائر	العدد الفعلي للمهاجرين
1914	7444	6000	1444
1915	20092	4970	15122
1916	34755	9044	21711
1917	34985	18849	16136
1918	23340	20489	2851
1919	5568	17497	11929
1920	21684	17380	3404
1921	17259	17538	972
1922	44466	26289	18197
1923	58586	36990	21596
1924	71028	57467	13561
1925	24753	36328	11575
1926	48677	35102	13575
1927	21472	36073	14601
1928	39726	25008	14718
1929	42948	42227	721
1930	40630	43877	3247
1931	20847	32950	12103
1932	14950	14485	465
1933	16684	15083	1061
1934	12013	15354	3341
1935	13915	12195	1720

¹ حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، المجلد: 3، العدد: 1، مارس 2012، (ص 157).

² سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، مرجع سبق ذكره، (ص 128).

15978	11222	27200	1936
20940	25622	46562	1937
2044	36063	34019	1938

المصدر: سامية بن فاطمة وبوبكر حفظ الله، المرجع نفسه، (ص128).

نلاحظ في هذه الفترة أنه ازداد عدد المهاجرين الجزائريين وارتفع بشكل واضح من سنة 1914 و1916، إذ انتقل الرقم من 7444 الى 34755، ولم تكن هجرتهم طوعية بل كانت لأسباب اجتماعية واقتصادية لكسب القوت في معامل الذخيرة والمواصلات والمناجم ... وقسرية كذلك نتيجة التجنيد في الحرب من طرف الفرنسيين من أجل حفر الخنادق والقتال في صفوف الجيش الفرنسي إبان الحرب العالمية الأولى¹.

استمرت الامور بنفس السياسة الاستعمارية إبان الحرب العالمية الثانية إذ قامت هذه الاخيرة بتجنيد 170 ألف جزائري قتل منهم 35 ألف بنسبة 51 بالمائة في الفترة بين سنتي 1942-1945 وبقي حوالي 60 ألف جزائري في فرنسا يعملون في مختلف القطاعات².

2.2 بعد الاستقلال: الهجرة نحو فرنسا

استمر الوضع كذلك بعد الاستقلال لكن في اتجاه واحد، أي نحو فرنسا والضفة الشمالية للمتوسط، فمنذ عام 1962، عندما حصلت الجزائر على استقلالها، بلغت الجالية الجزائرية في فرنسا ما يقارب الثلاثة ملايين، وتجدّر الجزائريون بعمق هوياتي وحضاري في فرنسا، والكثير منهم يحملون الجنسية الفرنسية ومنهم ذوو جنسية مزدوجة، ذلك أن العديد من الاتفاقات الثنائية القائمة على اتفاقية إيفيان Évian الموقعة في مارس 1962 تحدّد مبدأ حرية حركة الأشخاص بين البلدين، وفي خضم ذلك فإنّ التحويلات المالية من فرنسا عبر التحويل المصرفي تصل إلى حوالي 2 مليار دولار سنوياً، ومن المرجح أن تتراوح التحويلات الاجمالية (عبر المصارف أو بطرق أخرى) من المهاجرين الجزائريين في فرنسا ما بين 4 مليارات دولار إلى 5 مليارات دولار سنوياً، ومعظمها مستمد من قطاع البناء، بعض المناطق الجبلية في الجزائر، والتي تعدّ منطقة مصدر للمهاجرين، تم تطويرها إلى حدّ كبير نتيجة لهذه التحويلات. تسمح الدولة الجزائرية لأفراد الشتات بالعودة في أيّ وقت. لم يكن يوجد لدى الحكومة برنامج يستهدف المهاجرين العائدين، ولا يميز قانوناً بين هؤلاء الأفراد والمواطنين الذين أقاموا في الجزائر باستمرار³.

¹عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر: دراسة تحليلية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، (ص134).

²المرجع نفسه، (ص139).

³ Arslan Chikhaoui, Migration and Refugees in Algeria and the Sahel: Targeting a Win-Win Neighborhood Policy in the Mediterranean, in; (Johannes Hahn et.al, **Escaping the Escape Toward Solutions for the Humanitarian Migration Crisis**, Bertelsmann Stiftung, Germany), ed. 2017. (p. 316).

وغداة الاستقلال مباشرة كان معظم المهاجرين من الجزائر نحو أوروبا وفرنسا هم من المعمّرين والأقدام السوداء والجزائريين الذين كانوا يتعاملون مع السلطات الاستعمارية ضد الثورة، ومعظمهم هاجروا خوفاً من أعمال انتقامية من الجزائريين، إذ تشير الإحصائيات إلى أن أكثر من 800 ألف من الأقدام السوداء هاجروا الجزائر إلى أوروبا وفرنسا وخاصة إلى مرسيليا بين سنتي 1962 و1964، وبقي منهم حوالي 200 ألف إلى أن غادروا تدريجياً مع بداية الثمانينيات، كما أن عدد الحركي الذين هاجروا إلى فرنسا رفقة الفرنسيين والأقدام السوداء بلغ عددهم 70 ألف غداة الاستقلال مخافة انتقام الجيش والجبهة، وبقي منهم 70 ألف في الجزائر، ولقد كانت الظروف التي رافقت وصول الحركي إلى فرنسا صعبة جداً، حيث تمّ وضعهم رفقة عائلاتهم في مراكز مغلقة لإيواء اللاجئين بجنوب وشمال فرنسا في ليون Lyon وبوردو Bordeaux ومارسيليا Marseille وليل Lille، فعاشوا لغاية السبعينيات داخل تلك المراكز وترعرع فيها أولادهم ودرسوا فيها¹.

كان عدد سكان الجزائر في بداية السبعينيات حوالي 13 مليون نسمة، وكان يقيم في فرنسا حوالي 700 ألف شخص، أي حوالي 5.38 بالمائة من إجمالي السكان، وكان (ولا يزال) معظمهم من الشباب، فضلاً على أن أكثر من 85 في المئة من هؤلاء المهاجرين يشغلون وظائف غير ماهرة في البناء والأشغال العامة ومصانع الحديد، لكن الجزائر في خططها التنموية 1966-1973 راهنت في مشاريع قصيرة المدى على فئة كبيرة من العمال المهرة على مختلف المستويات اللازمة لصناعاتها².

إذ أنه كان يجب أن يتلقّى العمّال المهاجرون تدريباً مهنيّاً على حساب الدولة المستقبلية، مقابل الخدمة التي يقدمونها، وبعد بضع سنوات سيعود العامل المهاجر إلى بلده الأصلي مستعدّاً لشغل منصب مهم ومناسب، يجب وضع تدابير مناسبة لإعادة استيعاب هؤلاء العمال المهرة الجدد إلى بلدهم الأصلي.

على العموم فإن التتبع التاريخي لحركة الهجرة من الجزائر نحو شمال المتوسط وفرنسا على وجه الخصوص مرّت بمراحل متعدّدة منذ الاستقلال، ولا تزال الجزائر مصدراً للهجرة بأنواعها نحو فرنسا، لفترة ما بعد الاستقلال تميّزت بظاهرة الهجرة نحو فرنسا بالاقتران على فئة محدّدة وهي فئة الحركي والمتعاملين مع المستعمر الفرنسي، إضافة إلى المهاجرين الأوائل الذين انتقلوا إلى فرنسا بغرض العمل. أمّا الفترة التي أعقبت ذلك إلى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي فقد تراجعت قليلاً بظاهرة الهجرة نحو فرنسا، وكانت الأسباب متعددة أبرزها ترجع إلى الروح الوطنية التي تكوّنت لدى الرأي العام الجزائري عقب مشاعر نشوة الانتصار على العدو، ورغبة الجزائريين في بناء وطنهم الفتي، ومشاعر الكراهية تجاه فرنسا وكل ما يمتّ بها من صلات بما في ذلك المنظومة الرأسمالية العالمية والدول التي تعتنقها، لذلك كان الجزائريون يفضّلون البقاء في وطنهم من أجل البناء وإنشاء دولة وفق الخيار الاشتراكي المناهض لتوجهات

¹ طاهر هاني، الحركي بين الحنين إلى الجزائر والاعتراف الفرنسي، 2018/8/20، تاريخ التصفح: 2019/5/23، 14:00، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3GcWXwu>

² Alain Girard, Migration and Development. The Case of Algeria, **International Migration Review**, Vol. 6, No. 4 (Winter 1972), (p. 45).

أوروبا والغرب الإمبريالي، إضافة إلى الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وتحسّن الظروف المعيشية في الجزائر ...، كل ذلك ساهم في تراجع مستويات الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، لكن مع نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات تراكمت جملة من الأسباب والدوافع جعلت الجزائر مصدرا للمهاجرين نحو فرنسا، فبالإضافة إلى الأسباب السياسية التي تمثلت في هروب عدد من المعارضين السياسيين ولجوئهم إلى أوروبا، والأسباب الاقتصادية والاجتماعية كانت أيضا من الدوافع المحفزة على ذلك على غرار تدهور المستوى المعيشي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط في منتصف الثمانينيات وأزمة المديونية، ثم الأزمة السياسية والأمنية وتبعاتها الاجتماعية، وبعد تلك الحقبة انتشرت ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة "الحرق" منذ بداية القرن الحالي... إذن على مرّ التاريخ والأزمات كانت ولا تزال الجزائر مصدرا للمهاجرين الشرعيين وغير الشرعيين على حدّ سواء باختلاف الأسباب والدوافع.

3. الجزائر دولة معبر

نظرا للدور والموقع الاستراتيجي الذي تلعبه الجزائر في تدفقات المهاجرين نحو أوروبا بطريقة مباشرة، أو بطريقة غير مباشرة عبر تونس والمغرب، وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى العامل الجيوبوليتيكي المتمثل في طول الحدود الجزائرية الجنوبية التي تطلّ على مالي والنيجر وموريتانيا وليبيا، فالحدود مع النيجر 1300 كلم، ومع مالي 1280 كلم، ومع ليبيا 1250 كلم ... فكلّ هذه المسافات الطويلة والشاسعة وصعوبة مراقبتها تفتح المجال والرغبة أمام المهاجرين الأفارقة للوصول إلى ضفاف المتوسط الجنوبية للانطلاق إلى أوروبا، كما تفتح المجال لشبكات الهجرة السرية في الجنوب الجزائري للتجار في تهريب البشر وكذا السلاح والمخدرات.

ففي بداية التسعينيات تمّ تسجيل أكثر من 34 جنسية إفريقية وآسيوية من الذين يقصدون الذهاب إلى أوروبا عبر تونس وليبيا إلى إيطاليا، أو إلى المغرب نحو إسبانيا، أو مباشرة عبر السواحل الجزائرية، مستغلّين في ذلك انشغال السلطات الجزائرية لمكافحة الإرهاب وتجاوز الأزمة الأمنية كان هناك انفلات أمني ملحوظ في الحدود الجزائرية شرقا وغربا وجنوبا، وتمّ تسجيل مهاجرين من دول لم يسبق لها أن استعملت طريق الجزائر مثل الهند وباكستان وبنغلاداش¹. فالمهاجرون الأفارقة يجتازون الحدود الجزائرية البرية في الجنوب عبر شبكات منظمة تشتغل في ذلك، وهذا عبر ممرّات غير محروسة بعيدة عن مرتكز حرس الحدود ومن خلال طرق وعرة وتضاريس قاسية في الصحراء وبمساعدة السكان المحليين كدليل مستعملين وسائل نقل بدائية و/أو حديثة حسب مراحل الرحلة، فهناك تضاريس تستدعي استعمال الإبل والحمر، وأخرى تستعمل فيها سيارات رباعية الدفع، وبمقابل مادي لإيصالهم إلى الولايات الجنوبية للجزائر مثل إيليزي وتامنغست وأدرار واودي سوف للانطلاق نحو الشمال ومن ثمّ إلى أوروبا.

وفي هذه الفترة لم يكن هذا الوجه الوحيد للهجرة في الجزائر بل إن موجات الهجرة إلى أوروبا من طرف الجزائريين تزايدت بسبب الأوضاع الأمنية، وتميّزت ظاهرة الهجرة الجزائرية بتعدّد الوجهات بعدما كانت مقتصرة في

¹الأخضر عمر الذهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010، (ص9).

وقت سابق على فرنسا، وشملت موجات الهجرة كلّ الدول الأوروبية وحتى أمريكا، ففي العام 1990 بلغ عدد الجزائريين في أوروبا كلّها حوالي 814845 جزائري، وفي فرنسا وحدها 795920 جزائري¹.

4. الجزائر دولة مقصد؟

يتضمّن هذا المحور دراسة مسألة الهجرة نحو الجزائر باعتبارها دولة مقصد، من خلال تتبّع حركة الهجرة من الاستقلال، فكانت الجزائر هدفا رئيسيا لللاجئين منذ الاستقلال، كما كانت هدفا أيضا لهجرة الأزمات في السنوات الأخيرة.

1.4 الجزائر هدف اللاجئين منذ الاستقلال

من جهة أخرى، عملت الجزائر تاريخياً كبلد مضيف لللاجئين منذ السبعينيات بعد كلّ أزمة ناجمة عن الكوارث الطبيعية في الصحراء، فقد هاجر أفارقة جنوب الصحراء بانتظام إلى جنوب الجزائر، كما استضافت الجزائر اللاجئين الصحراويين على أراضيها منذ عام 1975، وكانت هناك تحركات للاجئين على مدار سنوات عديدة من الأزمات في كوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية، إذ أنّ هناك أكثر من 300 ألف أجنبي يعيشون في الجزائر، حيث يمثّل أكثر من 80 في المائة منهم لاجئون وطالبو لجوء وغيرهم من النازحين، بمن فيهم المهاجرون دون وضع قانوني².

وأولى الدول المرتبطة بالموضوع هي الصحراء الغربية، إذ تشير المفوضية العليا لشؤون اللاجئين استناداً إلى تقارير الحكومة الجزائرية أن عدد اللاجئين المقيمين في المخيمات في تندوف يقدر بـ 165.000 لاجئ³.

2.4 هجرة الأزمات في الجزائر

على الرّغم من اعتماد الجزائر لوائح صارمة للهجرة في السنوات الأخيرة، إلّا أنّ السلطات قد أظهرت مزيداً من المرونة من أجل تلبية المتطلبات الأساسية للنازحين بسبب الأزمات السياسية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل. إنّ قواعد القبول المرنة هذه بالنسبة للسكان الأجانب تعني أيضاً أنّ السلطات بحاجة إلى السيطرة على 1200 كيلومتر من ساحل البحر المتوسط بالإضافة إلى 6000 كيلومتر من الحدود البرية، بعد أن أغلقت الحدود البرية مع المغرب في عام 1994 استجابةً لقرار المغرب الأحادي الجانب بطلب تأشيرة دخول للمواطنين الجزائريين الذين يسعون للسفر إلى المغرب. عزّزت الجزائر أيضاً حدودها مع ليبيا (ديسمبر 2012) ومالي (جانفي 2013) وتونس (أوت 2013). هذه الجهود لتقييد ورصد المعابر الحدودية هي نتيجة مباشرة لزيادة الاتجار عبر الحدود والإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية التي تتجدرّ في مجموعة متنوّعة من الأزمات في جميع أنحاء المنطقة.

¹ عبد المومن مجدوب، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الأورو مغربية، دفاثر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد: 6، العدد: 10، جانفي 2014، (ص303).

² Chikhaoui, Op.cit., (p 317).

³ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجزائر: استعراض عام. تاريخ التصفح: 2019/5/22، 19:00، عنوان الموقع الإلكتروني:

<https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html>

منذ أن بدأت التحوّلات السياسية والأمنية في الدول العربية صارت الجزائر ملاذاً لتيارات الهجرة المختلطة التي جاءت إليها من تونس وليبيا ومصر وسوريا. وفي مثل تلك التيارات، هناك لاجئون أيضاً يبحثون عن بلد ثالث، حيث يرى كثير من المحللين أنّ هذه التيارات مجرد نقطة عبور لدول أوروبا. وهذه الفكرة هي صحيحة جزئياً فقط لأن كثيراً من الناس يرون الجزائر الملاذ المنشود لهم نظراً للتسهيلات التي قدمتها السلطات الجزائرية أمام المهاجرين السوريين من جهة، وباعتبار الجزائر فرصة للمهاجرين للعمل والاستثمار والاستقرار أيضاً، إضافة إلى وصول الأجانب، هناك أيضاً تحركات لمهاجرين جزائريين سبق لهم العيش في دول الأزمات وقرروا العودة إلى موطنهم الجزائر مجدداً، حتى إنّ هؤلاء العائدين الذين فرّوا من الانفلات الأمني في مواطنهم الجديدة فقدوا كافة ما يربطهم بالجزائر، ولا يزال ثمة مهاجرون جزائريون آخرون "عالقون" في بعض تلك الدول بغض الطرف عن وضع هجرتهم هناك سواء أكانت نظامية أو غير نظامية¹، لكن الأكيد هو أن أغلب مهاجري الأزمات من ليبيا وسوريا ومالي اختاروا الاستقرار في الجزائر كوجهة نهائية نظراً للاستقرار المالي في الفترة التي أعقبت أزمات الحراك العربي، فكانت الجزائر تزخر بمداحيل بترولية وفيرة، صاحبها مشاريع تنموية مختلفة ممّا وفر فرصاً ثمينة للتوظيف في أشغال البناء والفلاحة ومختلف الأعمال اليومية المرتبطة بالجهد البدني، وهذا ما أتاح الفرصة للعديد من الأفارقة الباحثين عن العمل في الجزائر والاستقرار فيها.

لقد أكد تقرير الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أنّ الجزائر استقبلت حوالي 4 آلاف مقيم فلسطيني، وقدّرت الرابطة عدد اللاجئيين الليبيين في الجزائر منذ عام 2011 بنحو 40 ألف لاجئ، في حين تؤكد مفوضية الأمم المتحدة للاجئين عددهم بنحو 32 ألف لاجئ ليبي، ومنذ 2011 استقبلت الجزائر 30 ألف لاجئ سوري، كما بيّن التقرير وجود أكثر من 27 ألف مهاجر غير شرعي قادمين من 23 دولة إفريقية، مشيراً إلى أنّه في حال استمرار تدفق المهاجرين، وخاصة القادمين من دول الساحل الإفريقي، فإنّ الجزائر قد تستقبل خلال 5 سنوات أكثر من 2 مليون مهاجر غير شرعي، وإنّ جملة ما أنفقه الجزائر على اللاجئيين تجاوز 34 مليون دولار، في حين تقدّم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئيين دعماً بـ 28 مليون دولار سنوياً والجزائر بحاجة إلى دعم وتعاون مع الدول المتوسطة والأوروبية لتحسين ظروف اللاجئيين. كما أكّدت الرابطة الحقوقية أنّ الجزائر من بين الدول التي تتحمّل عبئاً كبيراً فيما يخصّ المهاجرين، خاصة القادمين من دول الساحل، فيما يتمّ التركيز عالمياً على دول أوروبا، وأنّ أوضاع اللاجئيين والمهاجرين غير الشرعيين في الجزائر ستسوء يوماً بعد يوم إذا لم تتحرّك الدول المانحة لمساعدة الجزائر².

لكن السياق الجديد يُعرض المهاجرين لظروف اجتماعية صعبة، فالجزائر التي طالما تبنت سابقاً لوائح هجرة صارمة، صارت مؤخراً أكثر مرونة سعياً لتلبية المتطلبات الأساسية للمهاجرين جرّاء الأزمات السياسية التي جابهوها في

¹ محمد صائب موسيت، جوانب هجرة الأزمات في الجزائر، تاريخ التصفح: 2020/4/15، 18:00، عنوان الموقع الإلكتروني:

<https://www.fmreview.org/ar/crisis/musette>

² عثمان لحياي، تقرير يتوقع زيادة عدد المهاجرين واللاجئيين في الجزائر إلى مليوني شخص، 19 يونيو 2018، العربي الجديد، تاريخ التصفح:

<https://bit.ly/3g4NWeh>، عنوان الموقع الإلكتروني: 19:30، 2019/5/22

شمال إفريقيا. ومع ذلك، تحوّلت الأراضي الجزائرية لما يشبه القلعة، فبالرغم من مرونة قواعد السماح للأجانب بدخول أراضي البلاد، طُرد نحو 2766 فرداً من الجزائر على يد قوات الأمن الحدودية في 2012¹.

5. سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية: من الأمانة إلى الأمانة

يتضمّن هذا المحور دراسة في تحولات سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية من الاستراتيجية القائمة على الأمانة إلى الاستراتيجية المبنية على الأمانة.

1.5 الجزائر هدف اللّاجئين منذ الاستقلال

طالما اعتبرت الدول الأوروبية ظاهرة الهجرة غير الشرعية بمثابة تهديد أمني قادم من جنوب المتوسط وأوروبا الشرقية، لذلك تجسدت سياسات مكافحة الهجرة غير الشرعية في التدابير الأمنية التي كانت في بداياتها دون تنسيق مع دول الجنوب.

إن مسار أمانة الهجرة غير الشرعية من طرف الدول الأوروبية منذ سنة 1995 يمكن اعتباره سوء تقدير أو خطأ في التحليل الاستراتيجي لظاهرة الهجرة غير الشرعية، وكانت آثاره غير مرغوبة لدى دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر، ويتجلى ذلك بشكل واضح بداية من تشكيل قوات خاصة "أوروفورس Euro Force" سنة 1996، شكّلتها الدول الأوروبية المطلّة على البحر الأبيض المتوسط، هدفها الأساسي هو حماية الحدود الجنوبية لأوروبا من مختلف التهديدات بما في ذلك الهجرة غير الشرعية، ثم تشكيل قوات التدخل السريع في سنة 2002، ثم بعد سنتين من ذلك استمرت السياسات المتوسطة والأوروبية في التعامل الأمني مع ظاهرة الهجرة غير الشرعية، إذ شكّلت وكالة فرونتكس Frontex في أكتوبر 2004، وهي هيئة مستقلة هدفها التنسيق العملي لتشديد الرقابة على الحدود الأوروبية وحماية حدود أوروبا من المهاجرين غير الشرعيين، وكان تركيزها على تدفق المهاجرين من شمال إفريقيا.

لم يتوقف إضفاء الطابع الأمني على مسألة الهجرة عند هذا الحد، بل عمدت إلى إبرام اتفاقيات أمنية أو ذات طابع أمني مع دول جنوب المتوسط لمكافحة الهجرة غير الشرعية تضمنت تزويد هاته الدول بممنظومات دفاع وأجهزة رقابة متطورة وأنظمة رادار... ومنها الاتفاقية بين تونس وإيطاليا، واتفاقية بين مصر وإيطاليا، واتفاقية بين ليبيا وإيطاليا سنة 2007، واتفاقية بين إسبانيا والمغرب 2003، وموريتانيا وإسبانيا وبين إيطاليا والجزائر.

كلّ تلك الإجراءات الأمنية وغيرها عكست محدودية لا متناهية في معالجة الظاهرة، خاصة في السنوات الأخيرة أين تعاظمت قوارب الهجرة السرية أو الحرقية، سيما من الجزائر نحو كل من إيطاليا وإسبانيا، وطالما أن الحل الأمني ليس الأنسب فإنّ المسارات الموازية للشراكة والتعاون بين ضفتي المتوسط تعرقلت إلى حدّ كبير، خاصة أن هناك تمييز وازدواجية في مسألة حرية تنقل الأشخاص بين الضفتين وبين دول الضفة الشمالية فيما بينها، وطالما أن السياسات الأوروبية متوسطة لم تتطرق إلى الأسباب الكامنة والحقيقية والدينية التي تدفع بالمهاجرين إلى الهجرة والتي تتمحور كلّها في السعي لتحقيق الذات والكينونة.

¹ محمد صائب موسيت، مرجع سبق ذكره.

2.5 نحو مستقبل لحل إنساني

إن مفهوم الأمن الإنساني أصبح محورا للبحوث في الدراسات الأمنية المعاصرة، فالسياسات الأمنية لحماية حقوق الإنسان وتحقيق كينونته وحماية كرامته ووجوده، يمكن أن يكون في حضم ذلك حلًا متاحا لمكافحة الهجرة غير الشرعية في الجزائر وفي غيرها من الدول المختلفة، فلن يكون ذلك إلا بالتعاون والتنسيق الدوليين في منطقة المتوسط وغيرها، إذ تسعى الجزائر منذ سنوات إلى جلب الشراكة الأوروبية والتعاون المتوسطي من أجل الوصول إلى حلول شاملة لظاهرة الهجرة لا تخلو من الإلمام بالجوانب الإنسانية دون اعتبار أن المهاجرين السريين أو غير الشرعيين هم مجرمون أو إرهابيون، وتجسدت هذه المساعي أولا في تفعيل الشراكة مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين للاهتمام باللاجئين الصحراويين على الأراضي الجزائرية، بداية بتدشين مكاتب لها في الجزائر العاصمة وتندوف، كما أن المساعي بلغت مستويات معتبرة في توفير الظروف الإنسانية المواتية والمشابهة لتلك الظروف التي توفرها الدول الأوروبية للاجئين على أراضيها، إذ أنه إلى غاية عام 2017 تم تسجيل حوالي 31900 طفل صحراوي في المدارس الابتدائية، وكانت تغطية الرعاية الصحية الأولية بنسبة 100% لكل اللاجئين، وتوفير 58 مشروعا مجتمعا أو تجاريا لصالح 200 شاب صحراوي، وقد تم وضع خطة مستقبلية في هذا الشأن من طرف المفوضية، إذ تتماشى الخطة التي وضعتها المفوضية لعام 2019 مع إستراتيجية الحماية والحلول متعدّدة الشركاء للسنوات المتعددة خلال الفترة ما بين 2018 و2021، حيث تشمل أهداف الإستراتيجية تحسين مساحة الحماية للاجئين وطالبي اللجوء، وتعزيز الصحة القائمة على المخيمات ونظم التعليم، وزيادة مستوى مياه الشرب، والدعوة إلى نظام وطني للجوء، وزيادة فرص كسب العيش للشباب¹.

كما ستقوم المفوضية بتعزيز الخدمات لذوي الاحتياجات الخاصة، لا سيما في مجالات الصحة والمأوى والتعليم، إذ تتمثل أولوية المفوضية في توفير 1000 خيمة عائلية لأكثر الفئات ضعفاً، وبناء وتجهيز مركز تجربي واحد، حيث يمكن للشابات تعلّم كيفية خياطة قماش الخيام، وتشمل الأولويات في مجال التعليم تنظيم فصول مسرعة للغة الفرنسية لحوالي 700 طالب صحراوي، ودعم الطلاب بمنح دراسية في الجامعات الجزائرية. وفي مجال سبل العيش، تتمثل الأولويات في دعم إنشاء شركات جديدة ووحدات إنتاج تعاونية، من خلال توفير الأصول المالية والإنتاجية والتدريب، وكذلك دعم التدريب والتكوين المهني².

في تندوف أيضاً، يمثل نقص التمويل أكثر القيود صعوبة في عمل المفوضية، ويزداد الموقف صعوبة بسبب المناخ القاسي وبعض مخيمات اللاجئين، مما يجعل الفرص الاقتصادية وسبل العيش صعبة للغاية. سيصادف العام المقبل مرور 44 عاماً على نزوح الصحراويين، وسوف تستمر جهود حشد الدعم وجمع التبرعات من جانب المفوضية من أجل

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجزائر: أرقام التخطيط لعام 2019، تاريخ التصفح: 2019/5/22، 18:30، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://www.unhcr.org/ar/5ae5be864.html>

² المرجع نفسه.

التصدّي لنقص التمويل لصالح عمل المفوضية الموجه للسكان الصحراويين الذين بلغ عددهم في نهاية عام 2017 حوالي 173600 صحراوي على الأراضي الجزائرية¹.

إن أسنة ظروف المهاجرين سواء كانوا لاجئين أم مهاجرين تعتبر من أولويات المستقبل في الجزائر في هذا المجال، ذلك أن هجرة الأزمات التي تركزت بسبب الأزمات في سوريا وليبيا ومالي أثقلت الجزائر بتبعاتها المختلفة في شتى المجالات، وأن تعميم تجربة الشراكة مع المفوضية لأنسنة ظروف الصحراويين، مع المهاجرين و/أو اللاجئين من دول أخرى تعتبر مهمة جدا في الاندماج ضمن مسار السياسات الأوروبية حول الهجرة عموما والهجرة غير الشرعية على وجه الخصوص. إذ أنه أيضا من واجب التضامن الإنساني هو الذي دفع بالجزائر إلى استقبال اللاجئين على ترابها منذ بداية الأزمة التي تضرب سوريا، حيث أن أكثر من 40 ألف سوري استفادوا من إجراءات مكنتهم من الحصول على تسهيلات فيما يخص الإقامة والتنقل الحرّ والدراسة والعلاج والسكن وممارسة نشاطات تجارية، وهؤلاء يحتاجون أيضا إلى دعم سياسات الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطة لمساعدتهم واحتضانهم في ظروف إنسانية.

6. خاتمة:

كانت ولا تزال الجزائر محورا فعّالا في مسارات الهجرة بأنواعها في الفضاء الأورومتوسطي باعتبارها ممراّ وجسرا بين قارتين، لكن تحديات الهجرة غير الشرعية تفاقمت بسبب توقع الجزائر كمصدر ومعبر ومقصد في الوقت ذاته عبر الفترات الزمنية المتعاقبة، فإبان الحقبة الاستعمارية كانت حركة الهجرة نشطة جدا بسبب هجرة الجزائريين للعمل والاستقرار في فرنسا وللمشاركة إلى جانب الفرنسيين كرها في الحرب العالمية، كما أن حركة المعمرين الأوروبيين نحو الجزائر لم تتوقف، وبعد الاستقلال شهدت الجزائر تصديرا كبيرا للمهاجرين من الأقدام السود والأوروبيين والمهاجرين الجزائريين من الحركى والعملاء للمستعمر، كما شهدت المرحلة أيضا عودة ملحوظة للمهاجرين الجزائريين إلى موطنهم بعد نيل الاستقلال، ثم إنّ الجزائر كحكومة وشعبا التزمت بمبادئها وقناعاتها تجاه الشعوب المضطهدة والمستعمرة خاصة ذات الانتماء العربي والإسلامي، فكانت ملاذا للاجئين الفلسطينيين والصحراويين منذ سبعينيات القرن الماضي، ثم إنّ منتصف الثمانينيات كان بداية طفرة للظاهرة، وهي تزايد عدد الجزائريين المهاجرين إلى أوروبا (بطرق شرعية) إلى غاية بداية الأزمة الأمنية وعدم الاستقرار السياسي في التسعينيات، أين تعاضمت ظاهرة الهجرة غير الشرعية هروبا من الواقع الاقتصادي والاجتماعي والأمني نحو أوروبا وفرنسا خصوصا، وكانت أيضا بداية لموجات لا متناهية من القوارب القاطعة للمتوسط محملة بشباب جزائريين، لكن في الوقت نفسه كان يرى الشباب من الأفارقة أنّ الجزائر بوابة لأوروبا أيضا ويمكن استعمالها كجسر للهجرة، ثم إنّ الأزمات السياسية والأمنية التي شهدتها الدول العربية ودول الساحل في

¹ وكالة الأنباء الصحراوية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقدم في تقرير لها عدد الصحراويين المقيمين في المخيمات، 14 مارس 2018،

تاريخ النصف: 2019/5/22، 18:30، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://www.saharawi.net/?p=27448>

بداية الألفية جعلت الجزائر مصبًا لهجرة الأزمات كبلد مضيف وأحيانًا بلد معبر في نظر الكثير من اللّاجئين السوريين والمالين.

إنّ الموقع المتميّز للجزائر يفرض عليها بذل مزيد من الجهود ونسج تفاعلات متعدّدة الأطراف مع الدول المتوسطة لمعالجة قضايا الهجرة بالشكل القانوني والإنساني، لاسيما وأنّ الجزائر أصبحت تشكّل مجتمعا بشكل مستجد يتميّز بالتعدّد والتنوّع، إذ أنّ حالات أجنبية جديدة في طور التشكّل داخل المجتمع الجزائري، مثل الجالية الصينية التي أصبح عددها يتزايد باستمرار، كما أنّ الجاليات الإفريقية أصبحت تسعى أيضا إلى التكوّن والتشكّل والبحث عن أوراق إقامة دائمة، والأمر نفسه بالنسبة للجاليات الفلسطينية والصحراوية والسورية... ذلك أنّ تحديات اندماج الجاليات الجديدة يستدعي توفير الظروف الإنسانية والمعيشية والاقتصادية الملائمة والكافية التي تحول دون تفكير الجزائريين الشباب وغيرهم من المهاجرين المقيمين في الجزائر بطرق مختلفة في الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وهذا أيضا يستدعي تعميم سياسات الإتحاد الأوروبي وقوانينه حول الهجرة في أوروبا على الضفة الجنوبية، وضرورة تحقيق شمولية السياسات وتجاوز المنطق الأمني.

يمكن من خلال الدراسة استنتاج ما يلي:

- أهمية الجزائر وموقعها في دائرة الهجرة الأورومتوسطية (سواء من حيث العدد أو من حيث التطوّرات) يفرض عليها وعلى الدول المتوسطة اعتبارها دولة محورية وشريكا حقيقيا لمعالجة و/أو إدارة الهجرة بأنواعها في المتوسط.
- إنّ السياسات الأورومتوسطية لمعالجة مسألة الهجرة بأنواعها كانت فاشلة لأنها أولا لم تشرك كل الفاعلين والدول، وثانيا لأنها قدّمت على شكل وصفات وإملاءات مفروضة ولم تكن نتيجة نقاش شامل ومعتمّق وحقيقي، وثالثا لأنها اعتمدت المنطق الأمني كحل رئيسي باعتبار أنّ الظاهرة تعتبر تهديدا أمنيا لأوروبا.
- أفق القضاء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية أو "الحرق" يتوقف على مقارنة الأمن الإنساني، من خلال التعاون بين كل دول البحر المتوسط، وتقديم المساعدات اللّازمة من الطرف الأوروبي لتحسين المستويات المعيشية وتوفير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية وبناء اقتصاديات منافسة وحقيقية، وفرص عمل، ودولة قانون لتعني الشباب في الضفة الجنوبية عن التفكير في الهجرة، ولتتيح للمهاجرين واللّاجئين الأجانب في دول الجنوب العيش الكريم وحفظ حقوق الإنسان.

7. قائمة المراجع:

1. الأخضر عمر الدهيمي، التجارب العربية في مكافحة الهجرة غير المشروعة: دراسة حول الهجرة السرية في الجزائر، جامعة نايف للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية، 2010.
2. عمار بوحوش، العمال الجزائريون في فرنسا، الجزائر: دراسة تحليلية، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008.
3. عمار ملاح، محطات حاسمة في ثورة اول نوفمبر 1954، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
4. حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر، الحوار المتوسطي، جامعة سيدي بلعباس، المجلد: 3، العدد: 1، مارس 2012، (ص ص 149-158)
5. سامية بن فاطمة، بوبكر حفظ الله، الهجرة الجزائرية إلى فرنسا خلال فترة الاحتلال الفرنسي 1830-1962: قراءة في الأسباب والدوافع، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الأغواط، المجلد: 11، العدد 6، جوان 2017، (ص ص 122-139).
6. عبد المومن مجدوب، ظاهرة الهجرة السرية والارهاب وأثرها على العلاقات الأورومغاربية، دفاثر السياسة والقانون، جامعة ورقلة، المجلد: 6، العدد: 10، جانفي 2014، (ص ص 301-314).
7. طاهر هاني، الحركي بين الحنين إلى الجزائر والاعتراف الفرنسي، 2018/8/20، تاريخ التصفح: 2019/5/23، 14:00، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3GcWXwu>
8. عثمان لحياي، تقرير يتوقع زيادة عدد المهاجرين واللاجئين في الجزائر إلى مليوني شخص، 19 يونيو 2018، العربي الجديد، تاريخ التصفح: 2019/5/22، 19:30، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://bit.ly/3g4NWeh>
9. محمد صائب موسيت، جوانب هجرة الأزمات في الجزائر، تاريخ التصفح: 2020/4/15، 18:00، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://www.fmreview.org/ar/crisis/musette>
10. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجزائر: أرقام التخطيط لعام 2019، تاريخ التصفح: 2019/5/22، 18:30، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://www.unhcr.org/ar/5ae5be864.html>
11. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الجزائر: استعراض عام. تاريخ التصفح: 2019/5/22، 19:00، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://www.unhcr.org/ar/4be7cc278b0.html>
12. وكالة الأنباء الصحراوية، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين تقدم في تقرير لها عدد الصحراويين المقيمين في المخيمات، 14 مارس 2018، تاريخ التصفح: 2019/5/22، 18:30، عنوان الموقع الإلكتروني: <https://www.saharawi.net/?p=27448>
13. Alain Girard, Migration and Development. The Case of Algeria, **International Migration Review**, Vol. 6, No. 4 (Winter 1972), (p. 45).
14. Arslan Chikhaoui, Migration and Refugees in Algeria and the Sahel: Targeting a Win-Win Neighborhood Policy in the Mediterranean, in; (Johannes Hahn et.al, **Escaping the Escape Toward Solutions for the Humanitarian Migration Crisis**, Bertelsmann Stiftung, Germany), ed. 2017. (p. 316).